



P-ISSN : 2074-9554 | E-ISSN: 2663-811

Journal of Al-Farahidi's Arts

available online at: fja.tu.edu.iq/index.php/fja



Asst .Lecturer. Shatha Mohammed Mustafa Rashid

Convergence in the Grammatical Meaning of Accusative Pronouns and Its Effect is the Multiple Parsing of the Accusative Indefinite Article

Keywords:

convergence, connotation, context, accusatives

Article history:

Received 3/11/2025
Received in revised form 20/11/2025
Accepted 20/11/2025
Available online 30/6/2026

E-mail Jaa@tu.edu.iq

©THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>



A B S T R A C T

There is no doubt that every grammatical aspect that the structure bears in the context in which it is mentioned has a grammatical chapter that refers to it, and the closeness of the meaning of some grammatical chapters - especially the accusative ones - may lead to overlap in parsing, knowing that this overlap is in itself an important aspect of the flexibility of the Arabic language. And evidence of its vitality, It is also no secret that the grammatical chapters in the accusative case share a general function, meaning (clarification and clarification), which is what Ibn Hisham Al-Ansari noticed and counted among the (similar accusative case). When we parse the direct object, for example, we clarify it and distinguish the association with others, and thus it seems clear about jealousy, The matter applies completely to (the absolute object), so we explain and clarify the matter when we confirm it so that the understanding does not confuse with anything else, or we explain its number or type depending on the choice of this or that chapter that comes to mind..

التقارب في الدلالة النحوية للمنصوبات وأثره في تعدد إعراب النكرة المنصوبة
م. م. شذى محمد مصطفى رشيد/ وزارة التربية/ المديرية العامة للتربية محافظة نينوى

المستخلص:

مما لا شك فيه أنَّ لكل وجه نحوي يحتمله التركيب في السياق الوارد فيه باباً نحوياً يرجع إليه، وقد يؤدي تقارب دلالة بعض الأبواب النحوية - ولاسيما المنصوبات منها- إلى التداخل في الإعراب، مع العلم أنَّ هذا التداخل يعد بحد ذاته جانباً مهماً من جوانب مرونة اللغة العربية، ودليل حيويته، ولا يخفى أيضاً أنَّ الأبواب النحوية في المنصوبات تشترك في وظيفة عامة مؤداها (التوضيح والتبيين)، وهو ما تنبّه إليه ابن هشام الأنصاري فعده ضمن (المنصوبات المتشابهة)، فعندما نعد إلى إعراب المفعول به مثلاً فإننا نوضحه ونميط الاشتراك مع غيره، والأمر منطبق تماماً على (المفعول المطلق)، فإننا نبين ونوضح الأمر عند تأكيده كي لا يلتبس الفهم مع غيره، أو نبين عدده أو نوعه تبعاً لما يجول في خاطر من اختيار لهذا الباب أو ذاك.

الكلمات المفتاحية : التقارب، الدلالة، السياق، المنصوبات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فالكتابة في موضوعات القرآن الكريم من أجل الأعمال تبعاً لارتباطها بالكتاب المقدس كتاب العربية الأول، ونحن إذ نبحت في ثنايا هذا الكتاب المعجز نجد إرغاصات عديدة تتم عن التركيب العالي الذي بني عليه هذا الصرح المقدس، وقد وقع اختياري على موضوع (التقارب في الدلالة النحوية للمنصوبات وأثره في تعدد إعراب النكرة المنصوبة)، إذ مما لاشك فيه أن لكل وجه نحوي يحتمله التركيب في السياق الوارد فيه باباً نحوياً يرجع إليه، وقد يؤدي تقارب دلالة بعض الأبواب النحوية لاسيما المنصوبات منها إلى التداخل في الإعراب، مع العلم أن هذا التداخل بحد ذاته يعد جانباً مهماً من جوانب مرونة اللغة العربية وحيويتها.

ولا يخفى أيضاً أن الأبواب النحوية في المنصوبات تشترك في وظيفة عامة مؤداها (التوضيح والتبيين)، فعندما نعد إلى إعراب المفعول به مثلاً فإننا نوضحه ونميط الاشتراك مع غيره، والأمر منطبق تماماً على (المفعول المطلق)، فأنت تبين ونوضح الأمر عند تأكيده كي لا يلتبس الفهم مع غيره، أو نبين عدده أو نوعه تبعاً لما يجول في خاطر من اختيار لهذا الباب أو ذاك.

وعند الرجوع إلى المصدر المنصوب في القرآن الكريم نجد أنه محتمل لأكثر من إعراب، وهذا الاحتمال راجع في أساسه إلى التقارب الدلالي المشار إليه آنفاً، فقد يكون المراد منه التخصيص بالمفعولية أو التأكيد والتوضيح بالمصدر، وبيان العلة في المفعول لأجله، وبيان المبهم من ذات أو نسبة في التمييز... الخ، وقد قمت باختيار نماذج من تلك الصور التي برز فيها المصدر محتملاً لعدة أعراب تفنن علماؤنا (رحمهم الله) في استظهارها والذب عنها، حتى بدت أيقونة الفهم ومنار الإبداع، وقد قمت بوضع الآية القرآنية موضع الدراسة أولاً ومن ثم الخوض في توجيهات العلماء (رحمهم الله) وبيان أوجه التداخل في تلك الأوجه الإعرابية لنرى بعد ذلك ما احتمله السياق منها وما هو دارج على غيره فيها.

وكانت مراجع البحث ومصادره متنوعة ضمت كتب إعراب القرآن الكريم وتفسيره، ككتاب إعراب القرآن الكريم للنحاس (380هـ)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (616هـ)،

والبحر المحيط لأبي حيان (745هـ)، والدر المصون للسمين الحلبي (756هـ)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (1339هـ)، وغيرها من الكتب.

وبعد فما كان في البحث من رشد وصواب فمن توفيق الله ومنه، وما كان فيه من خلل فمن نفسي، وأعوذ بالله من الجراءة في القول في كتاب الله مما لا ينبغي فما نحن إلا بشر، قصرت هممتنا وعزّ فهمنا، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

التوجيهات:

أولاً: قوله تعالى:

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ (سورة البقرة: الآية: 83).

بيّن السمين الحلبي أنّ المصدر (إحساناً) الوارد في قوله تعالى السابق يحتمل خمسة أوجه: "أحدها: أنّ تعلق الباء بـ (إحساناً) على أنه مصدر واقع (موقع فعل الأمر)، والتقدير: وأحسنوا بالوالدين والباء ترادف (إلى) في هذا المعنى، تقول: أحسنت به وإليه، بمعنى أن يكون على هذا الوجه ثم مضاف محذوف، أي: وأحسنوا برّ الوالدين بمعنى: أحسنوا أيهما برّهما، قال ابن عطية: "يعترض هذا القول أن يتقدم على المصدر معموله"، وهذا الذي جعله ابن عطية اعتراضاً على هذا القول لا يتم على مذهب الجمهور، فإنّ مذهبهم جواز تقديم معمول المصدر النائب عن فعل الأمر عليه، تقول: ضرباً زيداً، إن شئت: زيداً ضرباً، وسواءً عندهم إن جعلنا العمل للفعل المقدّر أم للمصدر النائب عن فعله فإنّ التقديم عندهم جائز، وإنما يمتنع تقديم معمول المصدر المنحل لحرف مصدري والفعل، كما تقدم بيانه آنفاً، وإنما يتم على مذهب أبي الحسن - يعني الأخفش - فإنه يمنع تقديم معمول المصدر النائب عن الفعل، وخالف الجمهور في ذلك.

الثاني: أنها متعلقة بمحذوف، وذلك المحذوف يجوز أن يقدر فعل أمر مراعاة لقوله: (لا تعبدون) فإنه في معنى النهي كما تقدم، كأنه قال: لا تعبدوا إلا الله وأحسنوا بالوالدين، ويجوز أن يقدر خبراً مراعاة للفظ (لا تعبدون) والتقدير: وتحسنون، وبهذين الاحتمالين قدّر الزمخشري،

وينتصب (إحساناً) حينئذ على المصدر المؤكد لذلك الفعل المحذوف، وفيه نظر من حيث إن حذف عامل المؤكد منصوص على عدم جوازه، وفيه بحث ليس هذا موضعه.

الثالث: أن يكون التقدير: واستوصوا بالوالدين فالباء تتعلق بهذا الفعل المقدر، وينتصب (إحساناً) حينئذ على أنه (مفعول به).

الرابع: تقديره: ووصيناكم بالوالدين، فالباء متعلقة بالمحذوف أيضاً، وينتصب (إحساناً) حينئذ على أنه مفعول من أجله، أي لأجل إحساننا إلى الموصى بهم من حيث إن الإحسان متسبب عن وصيتنا أو الموصى لما يترتب الثواب منا لهم إذا أحسنوا إليهم.

الخامس: أن تكون الباء وما عملت فيه عطفاً على قوله: (لا تعبدون) إذا قيل بأن (أن) المصدرية مقدر، فينبئك منها ومما بعدها مصدر يعطف عليه هذا المجرور، والتقدير: أخذنا ميثاقهم بإفراد الله بالعبادة وبالوالدين، أي: وببر الوالدين، أو بإحسان إلى الوالدين، فتتعلق الباء حينئذ بالميثاق لما فيه من معنى الفعل، فإن الظرف وشبهه تعمل فيه روائح الأفعال، وينتصب (إحساناً) حينئذ على المصدر من ذلك المضاف المحذوف وهو البر لأنه بمعناه أو الإحسان الذي قدرناه.

والظاهر من هذه الأوجه، إنما هو الثاني لعدم الإضمار اللازم في غيره؛ ولأن ورود المصدر نائباً عن فعل الأمر مطرد شائع، وإنما قدّم المعمول اهتماماً به، وتنبيهاً على أنه أولى بالإحسان إليه ممن ذكر معه" [الدر المصون: ج11/ ص462]، وهذا (العرض) وأمثاله دال على ضلالة السمين في النحو والتفسير معاً، فلو لا ضلalcته المشار إليها لما تهيأ له سلطان فكري جامع لكل هذه الأعاريب بالتحليل والمناقشة والتوجيه واعتماد أقوال السابقين فيه كاعتراض ابن عطية على تقديم (معمول المصدر عليه) بقوله: "ويعترض هذا القول بأن المصدر قد تقدم عليه ما هو معمول له، وقيل: تتعلق (الباء) بأحسنوا المقدر، والمعنى: وأحسنوا بالوالدين إحساناً وهذا قول حسن" [المحرر الوجيز: ج1/ ص172]، وقد رد العلماء هذا الاعتراض بأن (المصدر) الذي لا يتقدم معموله عليه هو (المصدر المقدر بأن والفعل)، وأما المصدر المقدر بـ (الفعل) فيقدم معموله عليه كما يتقدم على الفعل إذ هو بمعناه [شرح الكافية: ج3/ ص411؛ ومغني اللبيب: ص569؛ والتصريح على التوضيح: ج1/ ص457].

وهذا ما ذهب إليه ابن أبي الربيع (ت 688هـ) في قوله [تفسير الكتاب العزيز وإعرابه: ص381]: "فإن قلت: كيف يتقدم (معمول المصدر) على المصدر؟ قلت: المصدر الذي لا يتقدم معموله عليه، هو المصدر المقدر بأن والفعل، وأما المصدر المقدر بالفعل فيتقدم معموله عليه

كما يتقدم هو عليه، فجائز أن يقال: ضرباً زيداً وزيداً ضرباً، سواء أكان العمل للفعل المحذوف (العامل في المصدر) أو للمصدر (النائب عن الفعل)؛ لأنَّ الفعل أمر بالضرب، والمصدر النائب عنه أمر به أيضاً -كما لا يخفى، ومن يمعن النظر في (الاعتراض) الذي شرحناه يجده مبنياً على مذهب البصريين، نعني: على عدّهم المصدر من (أن والفعل) في قوله (الصلة)، ومعمول (الصلة) لا يتقدم عليها [شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ج 2/ص 202]. لأنك تقول: جاء الذي أكرمته، ولا يصح قولك: جاء أكرمته الذي؛ لكون (التركيب) المذكور خالياً من الفائدة. أما (حذف عامل المصدر المؤكد) فهو موضع (خلاف) أشار إليه العلماء وردوا منعه إلى أنَّ (المصدر المؤكد) إنما يجاء به لتقوية عامله وتقدير معناه و(الحذف) ينافي ذلك [شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ج 1/ص 472؛ والتصريح على التوضيح: ج 1/ص 498]. وهذا هو المفهوم من قول ابن مالك [شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ج 2/ص 129]:

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع

وردّ ابن عاشور على من جوّز حذف عامل المصدر بالإشارة إلى "إنَّ حذف عامل المصدر المؤكد ممتنع؛ لأنه تبطل به فائدة التأكيد الحاصلة من التكرير" [التحرير والتطوير: ج 1/ص 583]، وهذا واضح ومتسق في الفكر والنحو معاً.

أما آراء العلماء في نصب (إحساناً) فقد اتجهت في أغلبها إلى كونه منصوباً على (المصدر)، ولكن بتوجيهات مختلفة، فمنهم من عدّه (نائباً) مناب فعل الأمر [معاني القرآن، الأخفش: ص 134؛ ومعاني القرآن وإعرابه: ج 1/ص 163؛ والجواهر في إعراب القرآن: ج 1/ص 23؛ وتفسير الكتاب العزيز وإعرابه: ص 381]. فقدروا له فعلاً محذوفاً بمعنى: أحسنوا إحساناً، وعليه قول ابن أبي الربيع [تفسير الكتاب العزيز وإعرابه: ص 381]: "أصله: أحسنوا بالوالدين إحساناً وتتعلق الباء بإحسان لأنه قد ناب مناب أحسنوا"، ومنهم من عدّه (مصدراً) منصوباً بفعل محذوف دون الإشارة إلى نيابه عن فعل (الأمر)، وقدروه بقولهم: (أحسنوا) [المحرر الوجيز: ج 1/ص 172؛ والوسيط في التفسير: ج 1/ص 166؛ ومدارك التنزيل، النسفي: ج 1/ص 105] أيضاً، قال الواحدي [الوسيط: ج 1/ص 166]: "تقديره: وأحسنوا بالوالدين إحساناً، كأنه لما قال: أخذنا ميثاقهم، قال: وقلنا لهم: أحسنوا بالوالدين إحساناً"، وجعل الطبري (النصب) بفعل مضمر، يؤدي معناه قوله: (وبالوالدين)، وقال: "وأما (الإحسان) فمنصوب بفعلٍ مضمرٍ مؤدٍ معناه من قوله تعالى: (وبالوالدين) إذا كان مفهوماً معناه، فكان معنى الكلام -لو أظهر

المحذوف: وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل، بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن تحسنوا إلى الوالدين إحساناً، إذ كان مفهوماً أن ذلك معناه بما ظهر من الكلام " [جامع البيان: ج2/ص291]، وتقدير الفعل الناصب للمصدر بـ (تحسنوا) هو ما سنراه عند غيره من العلماء أيضاً، وذلك بجمعهم في توجيهاتهم بين تقدير: (أحسنوا) على الأمر، و(تحسنون) على الإخبار [الكشاف: ج1/ص290؛ وأنوار التنزيل: ج1/ص91؛ ونظم الدرر: ج1/ص180؛ ونواهد الأبرار: ج2/ص277؛ ومواهب الرحمن: ج1/ص211؛ وحقائق الروح والريحان: ج2/ص33]، قال البيضاوي [أنوار التنزيل: ج1/ص91]: "وبالوالدين إحساناً"، تعلق بمضمر تقديره: وتحسنون، أو أحسنوا"، وسبب هذين التقديرين لديه: كون تقديره: (تحسنون) عطفاً على لفظ: (تعبدون) لأنه إخبار، وتقديره (أحسنوا) عطفاً على معناه، وهو إنشاء، وهذا -كما قال- "أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنه كأنه قد سورع فيه إلى الامتثال والانتهاه فهو يخبر عنه" [الفصول المفيدة في الواو المزينة: ص137]، وقد ورد اعتراض العلماء على (الوجه) المذكور لأنه -والحالة هذه- يعدّ تأكيداً للفعل، وأشاروا إلى حذف عامل المصدر المؤكد -كما قدمنا، وقد عدّ النحاس وتابعه غير واحد من العلماء نصب (إحساناً) على المصدر بدون تقدير عامل [إعراب القرآن: ص51؛ ومجمع البيان: ج1/ص286؛ وإعراب القرآن الكريم وبيانه: ج1/ص132].

ولا يخفى علينا ما في الكلام السابق من التداخل في إعراب: (إحساناً) بوصف لفظه مصدراً نائباً عن فعله، والسؤال فيه: أهو نوع قائم بذاته، أم أنه مصدر مؤكد للفعل، وقد وجدنا من العلماء من رأى فيه (النيابة عن الفعل) حقاً، لكنه قدّر المعنى باعتبار (فعل) محذوف، وهذا التصور من الغموض بمكان، وثمة من أشار بأغلبية إلى كون منصوباً بتقدير فعل محذوف دون الإشارة إلى نيابة عن الفعل، وللقارئ أن يقرأ مناقشة هذه (التصورات) في كتابات غير واحد من الباحثين، مما لا ضرورة إلى إثباته لدينا في هذا المقام [معاني النحو: ج2/ص143؛ وأقسام المفعول المطلق، بحث منشور: ص87؛ والنيابة في المفعول المطلق: ص17 وما بعدها]، وهو يتلخص بأن (المصدر) أقوى وأثبت من الفعل فالمصدر (حدث مجرد) والفعل (حدث مقترن بزمان)، فأنت حين تأمر به مطلقاً من الزمن الذي يقيد به، وهذا هو الآكد [معاني النحو: ج2/ص143؛ والنيابة في المفعول المطلق: ص20].

وإذا اعترض هنا: وهل يصح إضمار (الفعل) في مثل هذه مع (المصدر)؟ فالجواب إنه يجوز بلا شك، بدليل قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ (سورة المعارج: الآية: 5) وقوله

تعالى: ﴿وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ (سورة المزمل: الآية: 10)،
ويصح كذلك: (صبراً جميلاً) فقط بلا فعل، ومثله: (سقياً لك) من قولك (سقاك الله سقياً). ولكن
التعبيرين ليسا بمعنى واحد؛ لأنَّ التعبير بـ (المصدر) يفهمنا: الأمر، والتعبير به مع (الفعل)
يفهمنا: تأكيده للفعل خالياً من الدلالة على الأمر، وكل له سياق ملائم له [معاني النحو:
ج2/ص143]، وضرورة تدعوا إليه، وكأننا فيه أنه يمكن أن يكون (تأكيداً) لمعنى (الحدث)
المعبر عنه بلفظ (الفعل)، وليس للصيغة (اللفظية) للفعل، وهذا فرق حقيق بالتأمل والله أعلم.

ونورد الإشارة -هنا- إلى أنه لما لم يكن لنا أن نجعله نوعاً من الأنواع (الصرفية)
الثلاثة المعروفة للمصدر، نعني: (المؤكد لفعله، والمبين لنوعه، والمبين لعدده)، فثمة ما يجعلنا
نفكر فيه بطريقة خاصة جداً، تجعلنا لا نمتنع عن عدّه (توسعة) للنوع الأول، وهو الذي لا يمكن
أن يحذف (العامل) فيه، لنخرج به من (العدد الثلاثي) المذكور إلى (عدّ رباعي)، يجعله قسماً قائماً
برأسه، وقد كان الخصري (1287هـ) قد أشار صراحة إلى جعله (قسماً رابعاً) من أقسام المفعول
المطلق، وذلك في تعليقه على كلام لابن عقيل (769هـ) شارح ألفية ابن مالك، وقال -وهو يتكلم
على (المصدر): "فالمصدر: إما مؤكد، أو نوعي، أو عددي، أو بدل من فعله، ولا ضرورة في
زيادة ذلك على قوله -يعني قول ابن عقيل-: توكيداً أو نوعاً... إلى آخره" [حاشية على شرح
ابن عقيل لألفية ابن مالك: ج1/ص189؛ والنيابة في المفعول المطلق: ص20].

ومن المحدثين من مال إلى تأييد هذه الفكرة والقول بها [جامع الدروس العربية:
ج3/ص461؛ وأقسام المفعول المطلق: ص87]، والمقصود أنه إن لم يمكن جعله مصدراً مؤكداً
لفعله المحذوف، فليجعل (قسماً رابعاً) من أقسام (المفعول المطلق)، ومن المعربين من تكلم على
(إحساناً)، فذكر له وجه (النصب) على (المفعول به) [مشكل إعراب القرآن: ج1/ص58؛
والبيان: ج1/ص102؛ ومفاتيح الغيب: ج2/ص176؛ وغرائب التفسير: ج1/ص154؛
وغرائب القرآن ورغائب الفرقان: ج1/ص322].

قال ابن الأنباري [البيان: ج1/ص102]: "و(إحساناً) في نصبه وجهان: أحدهما: أن
يكون منصوباً على المصدر بالفعل المقدّر الذي تعلق به الجار والمجرور، في قوله: (بالوالدين)،
والثاني: أن يكون منصوباً بوصفه (مفعولاً لفعل مقدّر) وتقديره: واستوصوا بالوالدين إحساناً،
وهذا هو (الوجه الثاني) في إعرابه تلو وجه النصب على (المصدرية النائية عن فعل الأمر).

وزاد أبو البقاء ومتابعوه وجههم (الثالث)، وهو النصب على (المفعول من أجله)، بمعنى: ووصينا بالوالدين لأجل الإحسان إليهم [التبيان: ص31؛ وروح المعاني: ج1/ص308؛ والبرهان في إعراب آيات القرآن: ج1/ص81]. وزاد الصفاقصي (742هـ) على الوجوه (الثلاثة) المذكورة إعرابه على (حذف مضاف) تقديره: (بإحسان الوالدين) أو (ببر الوالدين)، ويبقى من الأوجه (الخمس) التي ذكرها السمين وجه (الباء وما عملت فيه) عطفاً على: (لا تعبدون) إذا قيل: إنَّ (أن) المصدرية مقدرة، ينبئك منها ومما تعمل فيه (مصدر) يعطف على المجرور، والتقدير: أخذنا ميثاقهم بإفراد (الله) بالعبادة وبالوالدين، أي: ببرهما، أو بالإحسان إليهما، وكل هذا هو ما جمعه أبو حيان (خمس أوجه) [البحر المحيط: ج1/ص452؛ الجدول في إعراب القرآن: ج1/ص179]، وذكره السمين من بعد – فلزم التنبيه.

نقول بعد هذا: إنَّ (الإحسان): إفعال من الحسن (نقيض القبح) [المفردات: ص126؛ وبصائر ذوي التمييز: ج2/ص67]، وهو كل مبهج مرغوب فيه عقلاً أو حساً أو هوى [الصاحح: ج5/ص2099؛ ومقاييس اللغة: ج2/ص57]، وقد ورد ذكره في القرآن الكريم على (ثلاثة عشر) نوعاً، أحدها: بمعنى خدمة الوالدين، وهو المعنى الذي نحن بصدد بيانه [بصائر ذوي التمييز: ج2/ص69]، وقد جمع اللفظ كل أنواع بر للوالدين وما يتعلق به من صدق التعامل وطيب المعاشرة وحق الطاعة والرعاية، بحياتهما أو بعد وفاتهما، فهما السبب المباشر لوجودنا، قال الراغب [المفردات: ص126]: "والإحسان فوق العدل وذلك أنَّ العدل هو أن يعطي ما عليه ويأخذ ما له والإحسان أن يعطي أكثر مما عليه ويأخذ أقل مما له". وعدّه الشعراوي: زيادة على المفروض "لأنك قد تؤدي الشيء بالقدر المفروض منك فالذي يؤدي الصلاة مثلاً بقدر الفرض يكون قد أدى ... أما الذي يصلي النوافل ويقوم الليل يكون قد دخل في مجال الإحسان ... أي: عطاؤه أكثر من المفروض" [تفسير الشعراوي: ج1/ص429]، ويقوي هذا المعنى تعلق لفظ (الإحسان) في الآية الكريمة بـ (الباء) دون (إلى)، وقد أشار السمين وغيره من العلماء إلى أنَّ (أحسن) يتعدى بـ (الباء) و(إلى)، ولكن الاستعمالين قد وردا في القرآن الكريم (وقد أحسن بي .. سورة يوسف: حيث عُدِّي الإحسان بـ (الباء)). وقال تعالى: (وأحسن بي كما أحسن الله إليك) .. سورة القصص: عُدِّي بـ (إلى). قال ابن عاشور [التحرير والتنوير: ج5/ص49]: "إنما يتعدى بالباء إذا أُريد به الإحسان المتعلق بمعاملة الذات وتوقيرها وإكرامها، وهو معنى (البر)، ولذلك جاء -المحكي من قول يوسف (عليه السلام) في القرآن الكريم بـ (الباء): (وقد أحسن بي إذ أخرجني

من السجن)، وإذا أُريد به إيصال النفع المالي عُدي بـ (إلى) تقول: أحسن إلى فلان: إذا وصله بمال ونحوه"، ثم إنَّ (البيان الإلهي) قد جاء بتقديم المعمول وهو: ذكر (الوالدين) اهتماماً بهما وتنبيهاً على أنهما أولى الناس بالإحسان إليهما، كما فهمنا من كلام السمين، ومن عادة العرب في كلامها تقديم ذكر (الأهم) على المهم.

وإذا أردنا خلاصة لمجمل ما ذكرناه، فنقول: إنَّ (الأمر) بـ (المصدر) أبلغ من الأمر بـ (الفعل) لما فيه -كما أسلفنا- من الدلالة على (الحدث المجرد من الزمن)، فضلاً عما في (الاسم) من دلالة على الثبوت والدوام، وعلى هذا يكون وجه (المصدر النائب عن فعله) من الأوجه (الخمس) سواء أُريد به التأكيد، أم لم يرد هو الأنسب في فهم مقصد (الآية الكريمة) في (الحض) على بر الوالدين وطاعتها بوصف (البر) المشار إليه أدباً إسلامياً عالياً وكراماً بدون خلاف.

ثانياً: قوله تعالى:

﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا (7) قَالَ رَبِّ أُنْزِلْ لِي غُلَامًا وَكَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ (سورة مريم: الآية: 7-8)

وصف معربو القرآن الكريم (عتياً) بأنه منصوب على أربعة أوجه:

أظهرها: أنه مفعول به، أي بلغت عتياً من الكبر، فعلى هذا: (من الكبر) يجوز أن يتعلق بـ (بلغت) ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من (عتياً) لأنه في الأصل صفة له كما قدرته لك.

الثاني: أن يكون مصدراً مؤكداً من الفعل؛ لأنَّ بلوغ الكبر في معناه.

الثالث: أنه مصدر واقع موقع الحال من فاعل (بلغت)، أي: عاتياً أو ذا عتي.

الرابع: أنه تمييز، وعلى هذه الأوجه الثلاثة فـ (من) مزيدة.

ذكره أبو البقاء والأول هو الوجه [الدر المصون: ج7/ص569-570]، ولا يخفى ما في هذا الكلام من التنظيم والإيجاز اللذين أشرنا إليهما في موضع سابق، وكان بعض العلماء من قبل قد عنوا بالمعنى دون الإعراب [معاني القرآن، الأخفش: ج2/ص162؛ ومعاني القرآن وإعرابه: ج3/ص330؛ والكشاف: ج4/ص7؛ وأنوار التنزيل: ج4/ص6]، كالفرّاء في قوله

[معاني القرآن، الفراء: ج2/ص162]: "وأنت فائل للشيخ إذا كبر، قد عتا وعسا، كما يقال للعود إذا يبس"، والزجاج [معاني القرآن وإعرابه: ج3/ص330]: "وكل شيء انتهى فقد عتا".

ولما كان زكريا (عليه السلام) قد طعن في السن، فقد ناسب أن يصفه الله تعالى بقوله المذكور عندما جأر بدعاء المشغول بالحاجة إلى الولد، قال تعالى: ﴿هَذَاكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ (38) فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (سورة آل عمران: الآية: 38-39)، وقال تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ (89) فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ (سورة الأنبياء: الآية: 89-90) فأكرمه الله (ﷺ) بإصلاح زوجه، ربما من عجز أو مرض مانع من الحمل والولادة، فما كان من غير التعجب والاستغراب [أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم: ص82] من حال شيخوخته أو عقم امرأته، وقد ضعف البدن وبيست الأعضاء ونحلت، وانقطع الأمل في الصلاح للإتيان بالولد مطلقاً [المفردات: ص324؛ ونظم الدرر: ج4/ص523]، ولفظ (عتي) من: عتا يعتو عتياً وعتياً، بضم العين وكسرها، وقد قرئ بهما واختار حفص عن عاصم القراءة بالكسر [السبعة في القراءات: ص407]، ومعناه فضلاً عما ذكرناه آنفاً إنما يقال في من كبر وولى [تهذيب اللغة: ج3/ص91؛ ومختار الصحاح: ص200]، كما يقال للمجاوز للحد في كل شيء [الفروق اللغوية: ص230؛ وبصائر ذوي التمييز: ج4/ص91]، بدلالة قول أبي هلال العسكري [الفروق اللغوية: ص230]: "قالوا كل مبالغ في كبر أو كفر أو فساد فقد عتا فيه" ومن اليأس أيضاً: كما كان حال زكريا وزوجته.

ومن العلماء من أعرب (اللفظ) المذكور بأنه مفعول به لـ (بلغت) [إعراب القرآن، النحاس: 560؛ ومشكل إعراب القرآن: ج2/ص52؛ والبيان: ج2/ص120]، وهذا الإعراب قريب التبادر إلى الذهن، قال مكي [مشكل إعراب القرآن: ج2/ص52]: "(عتياً) نصب — (بلغت) وتقديره: سناً عتياً"، فهو كقولنا: بلغت البلد، وكقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ (سورة

الطلاق: الآية: 2) الذي فسّر بقول بعض أهل العلم: "بلغن يبساً من أجل الكبر" [الفريد في إعراب القرآن المجيد: ج3/ص383؛ ومجمع البيان: ج6/ص405] ، فأشعرنا بوجه (المفعول لأجله)، وقد زاد المنتجب الهمداني وجهي النصب على (المصدر في موضع الحال) أو على (التمييز) باعتبار زيادة (من) في قوله (من الكبر)، لتكون هي المفعول به في السياق [الفريد: ج3/ص383-384] ، وبذا بلغت (الأوجه) تمام الأربعة، وهي التي جمعها (العكبري) وقال فيها [التبيان: ص250؛ وحاشية الجمل: ج5/ص7؛ وفتح البيان: ج8/ص139]: "وهو منصوب بـ (بلغت)، أي: بلغت من العتي من الكبر، أي: من أجل الكبر، ويجوز أن تكون الكلام على (من)، وقد اختلف فيها، فقليل: هي ابتدائية، وقيل: للتعليل، وقيل: صلة بلغت وقيل: زائدة [التبيان: ص250؛ والفريد: ج3/ص383] حالاً من عتي وأن تتعلق ببلغت، وقيل: (من) زائدة، و(عتياً) مصدر مؤكد، أو تمييز، أو مصدر في موضع الحال من الفاعل".

والظاهر منها -كما نخاله- هو النصب على (المفعول به)، وهو الأكثر في دورانه بين العلماء، فضلاً عما يتصف به من قرب التبادر إلى الأذهان كذلك، و(عتياً) فيه صفة لموصوف محذوف تقديره: (سناً)، أقيمت مقامه [الإعراب المفصل لكلام الله المرثى: ج7/ص10] ، لما بها من زيادة بيان، نعني: بيان التجاوز في حد (السن) من جهة زكريا (عليه السلام) في القدرة على الإنجاب، وفي الإعراب على (التمييز) كشف لما كان مبهماً من حال الزوجين مما يعرفانه في ذاتيهما ومما يكشف من حاليهما على الناس، وربما كان الفهم قد تردد في كنه هذه الحالة فكشف عنها بقوله تعالى: (عتياً)، حتى ينصرف ذهن إليها، وقد جرى التعبير عنها باللفظة العظيمة في معناها ودلالاتها وجمال التركيب الذي حلت فيه إيجازاً ووضوحاً، ولو حملنا نصبها على وجه (المفعول المطلق) لكانت تأكيداً لحال (الزوجين) فيما بلغاه من العجز المجاوز للحد لأي سبب من الأسباب التي يمكن أن تتصور، وحملها على وجه (الحال) يجعلها بياناً للهيئة التي كانا عليها وقد حادثة الدعاء والحمل والولادة بمنّ الله وكرمه على الزوجين العاجزين.

ولذا فقد عدّها بعض العلماء (حالاً)، ومعنى عجب زكريا: الاستبعاد [إرشاد العقل السليم: ج5/ص256؛ وروح المعاني: ج16/ص66؛ ومواهب الرحمن: ج3/384] ، وكيف يكون لي ولد وكانت امرأتي عاقراً لم تلد في شبابها؟، قال هذا متعجباً على إيقان منه بقدرة الله على كل شيء، ومن ذلك إحياء العظام وهي رميم بأمره الكائن بين (الكاف والنون)، كما درج الناس من أهل العلم ومن العامة أيضاً على القول المذكور، وما قاله زكريا (عليه السلام) من العجب

والاستغراب ليس مانعاً لحلول قدرة الله في حقيقة عجزه عن الإنجاب، تكملاً له ولأهله لسبق دعائه وقوة يقينه بالفضل الإلهي استعظماً له، لا استبعاداً لإمكان حلول المعجزة فيه والامتلاء باليقين بأن الله تعالى قادر على كل شيء، وقد يقال: إنه سأل سؤال العاجز بعد تيقنه بحصول المقصود لإظهار قدرة واجب الوجود بين أهل الإيمان والحدود، ليزداد الذين آمنوا إيماناً ولينتبه الجاحدون عسى أن يتوبوا إلى ربهم [مواهب الرحمن: ج3/ص385]، وهذا جدٌ صحيح، جاءت العبارة القرآنية للتعبير عنه في (القصة).

ثالثاً: قوله تعالى:

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَقُولُ عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ (30) قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ (سورة الأنعام: الآية: 30-31).

بيّن لنا العلماء أنّ (المصدر) بغتة منصوب على أربعة أوجه:

"أحدها: أنها مصدر في موضع الحال من فاعل (جاءتهم) أي: مباغتة، وإما من مفعوله أي: مبغوتين.

الثاني: أنها مصدر على غير الصدر؛ لأنّ معنى (جاءتهم) ببغتهم بغتة فهو كقولهم: (أتيتهم ركضاً).

الثالث: أنها منصوبة بفعل محذوف من لفظها، أي: تبغتهم بغتة.

الرابع: بفعل من غير لفظها، أي: أتتهم بغتة" [الدر المصون: ج4/ص595].

وفي قوله هذا تلخيص لأراء العلماء المتقدمين عليه، واللفظ: المذكور (مصدر واقع موقع الحال)، حيث لا مانع من وقوعه في موقع (الحال) من جهة النحو، كما بيّنّا في أكثر من موضع سابق، لكثرة (الشواهد) على ورودها في النصوص الفصيحة، حتى عدّه المبرد قياسياً، لاسيما فيما كان بياناً لنوع (الفعل)، ولكننا نطوي فكرنا على أنّ هذا لا يمكن على إطلاقه، بدعوى أنّ (الحال) تدل على نفس صاحبها، كـ (الخبر) المسند إلى (المبتدأ) بضرورة الرابط القائم بينهما، ومقتضى تحفظنا هذا إبقاء (الحال) بالمصدر باعتبار (الصحة) فقط، لا باعتبار صحة (القياس المطلق) عليها، وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور من بعده، ولفظ (بغتة) في موضعه من الآية الكريمة

(مصدر) بتأويل اسم الفاعل، أي: (باغتاً) ليس إلا، وقد ذهب الأخفش والمبرد إلى أن ما جاء على (الصورة) المذكورة منصوب على (المصدرية)، والعامل فيه محذوف مقدّر من لفظه: (يبغت بغتة)، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على (المصدرية) بالفعل المذكور لتأوله به [الملحة في شرح الملحة: ج1/ص355؛ وجمع الهوامع: ج2/ص298]، وهذا كما لا يخفى اتفاق على ما يبدو موقفاً واحداً.

أما أقوال المعربين والمفسرين فالأكثر منها أخذ بالنصب على (الحالية) [إعراب القرآن: ص261؛ ومشكل إعراب القرآن: ج1/ص263؛ والمحرر الوجيز: ج2/ص283؛ والبيان في غريب إعراب القرآن: ص318؛ والجامع لأحكام القرآن: ج8/ص357؛ ونظم الدرر: ج2/ص625]، سواء أكان بتأويل (المصدر) بالمشتق، أو بالنصب المباشر على (الحالية) بدون تأويل، كما هو مفهوم من كلام النحاس، والقرطبي من بعده، ومن المعربين من زاد وجه (النصب) على (المصدر) [الكشاف: ج2/ص337؛ ومفاتيح الغيب: ج12/ص208؛ وأنوار التنزيل: ج2/ص159]، كالزمخشري في قوله [الكشاف: ج2/ص337]: "بغتة فجأة، وانتصابها على الحال بمعنى: باغتة، أو على المصدر كأنه قيل: بغتتهم الساعة بغتة"، وقال أبو حيان [البحر المحيط: ج4/ص111؛ والتبيان: ص142؛ وإرشاد العقل السليم: ج3/ص125]: "وجوزوا في انتصاب (بغتة) أن يكون مصدر في موضع الحال من الساعة أي: باغتة، أو من مفعول: (جاءتهم)، أي: مبغوتين، أو مصدر لجاء من غير لفظه، كأنه قيل: (حتى إذا بغتتهم الساعة بغتة) أو مصدر لفعل محذوف، أي: تبغتهم بغتة"، واختار الشهاب [حاشية الشهاب: ج4/ص47]، وتابعه في ذلك الألوسي [روح المعاني: ج7/ص132] أربعة أوجه في نصب (بغتة) (الحال) بمعنى: مبغوتين، وقيل: أنه مصدر على أنه (مفعول مطلق) من معناه كرجع القهقري، وقيل: بفعل مقدّر من غير لفظه، أي: أنتهم بغتة، وقيل: من لفظه".

و(البغتة) هي: الفجأة [مقاييس اللغة: ج1/ص272؛ والصاحح: ج1/ص243] التي تكون من غير علم ولا توقع ممن تفجؤه [جامع البيان عن تأويل أي القرآن: ج11/ص325؛ والوسيط: ج2/ص264؛ والكشاف: ج2/ص337؛ والمفردات: ص65]. قال الزجاج [معاني القرآن وإعرابه: ج2/ص241]: "كل ما جاء فجأة فقد بغت، يقال قد بغته الأمر يبيغته بغتاً وبغتة: إذا أناه فجأة"، وهذا تصوير لحال أولئك الذين كذبوا بقاء الله، وغفلوا الغفلة الشديدة التي ستجعلهم لا يتوقعون قيام الساعة حتى تفجأهم في يومها المسرور في علم الله تعالى، فوجه (الحال) يصور

هيئة تلك (الساعة) وجسامتها، ولفظ (بغثة): حال من (الهاء) في: (جاءتهم) وهي ضمير أولئك الغافلين، أو أنه (حال) من هيئتهم هم، حين يتلبسون بها وقت وقوعها، كما وجه (المصدر) بيان معتاد لنوع حدثها، ووصف له في أكادة مجيئه في يومه (بغثة)، كما هي الحال في قول القائل: (أتيتهم ركضاً) لبيان أن (ركضاً) كان إتياناً أكيداً إليه، وعلى هذا تكون وظيفة (المصدرية) لفعل محذوف من اللفظ، وهي بيان المجيء كان لشدة فجأته وكأنه (البغت)، مع كون (بغثة): (مفعولاً مطلقاً) لفعل: (بيغت) المحذوف في المجرى النحوي للسياق الذي يكون التصريح بجملة (جاءتهم) (مصدراً) له من غير لفظه - كما أسلفنا، ويبقى وجه (الحال) في موضع راحة النفس إليه لما فيه من معنى جدير لهيئة (الساعة) يوم قيامها على غير توقع، وغير (المتوقع) شديد الوقع في النفوس، لاسيما نفوس الغافلين المنكرين الذين ما طعموا حلاوة الإيمان بحقيقتها بالاستعداد لها، وقراءة (القرآن الكريم) لمعرفة وقائعها وأحوالها.

الخاتمة

بعد تجولنا في نماذج من نصوص القرآن الكريم التي برز فيها التداخل في وجوه الإعراب، وتنوعها مسبباً عن ملمح بسيط من قرب الدلالة التي تجمع بين أبواب النحو في المنصوبات منها تحديداً، برزت لنا بعض النتائج يمكن إيجازها فيما يأتي:

- تتشارك أبواب النحو التي يجمعها باب النصب في مهمة التوضيح والتبيين فالمفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله ... الخ، تعتمد في أصل دلالتها على التوضيح، وكذا البواقي من حال وتمييز.
- تتداخل الأوجه المحتملة لتلك المنصوبات بما لا يدع مجالاً للترجيح بينها في بعض الأحيان، أو قد يبرز من بينها وجهاً واحداً على غيره، يدفع ذلك الترجيح ويقويه رغبة المتكلم وقصده من هذا التركيب أو ذاك.
- يعد هذا التداخل في الأوجه النحوية ثمرة مهمة من ثمار الدرس النحوي العربي، ودليلاً على حيوية اللغة العربية ومرونتها، فهي تعطي المعنى الدقيق والشامل بأبسط تعبير وأدق تركيب، كما ظهر لنا في توجيه قوله تعالى: ((وبالوالدين إحساناً))، حيث ظهر أن المصدر (إحساناً) محتمل خمسة أوجه، وهذا الاحتمال يضم وراءه معانٍ متعددة، فكل وجه معنى خاص.

- أظهر لنا البحث في التقارب الدلالي في أبواب النحو قضية التعدد الإعرابي ولاشك، فإنّ هذا التعدد يختلف من مصدر لآخر، وهذا يرجع إلى طبيعة التركيب والسياقات المختلفة التي يضمها هذا المصدر أو ذاك.

المصادر والمراجع:

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت 982هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، الرياض، (د. ت).
- أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم (غرضه - إعرابه)، عبد الكريم محمود يوسف، دمشق، 1407هـ/1987م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش (ت 1403هـ)، حمص - سورية، 1420هـ/1999م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج: (الجواهر)، علي بن الحسين بن علي الباقلوي (ت 543هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، القاهرة، 1420هـ.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338هـ)، اعتنى به الشيخ: خالد العلي، بيروت، 1429هـ/2008م.
- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، بيروت، (د. ت).
- أقسام المفعول المطلق بين النحاة وكلام العرب، د. فاضل صالح السامرائي، مجلة آداب المستنصرية، بغداد، مج (10)، العدد (104) لسنة 1984.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين بن محمد البيضاوي (ت 791هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، 1418هـ.
- البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، 1413هـ/1993م.
- البرهان في إعراب آيات القرآن، أحمد ميقري بن أحمد حسين الأهدي (ت 1390هـ)، بيروت، 1427هـ/2006م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ج 1، 2، 3، 1416هـ/1996م.

- البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات محمد بن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، القاهرة، 1400هـ/ 1980م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، الرياض- المملكة العربية السعودية، (د. ت).
- التحرير والتنوير، "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، محمد الطاهر بن محمد بن عاشور (ت 1393هـ)، تونس، 1984م.
- تفسير الشعراوي (الخواطر)، محمد متولي الشعراوي (ت 1418هـ)، القاهرة، (د. ت).
- التفسير الكبير المسمى (مفاتيح الغيب)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن علي الرازي (ت 606هـ)، بيروت، 1401هـ/ 1981م.
- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، المدينة المنورة، 1410هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، 1420هـ/ 2000م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد الغلاييني (ت 1364هـ)، صيدا، بيروت، 1414هـ/ 1993م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، 1427هـ/ 2006م.
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة، محمود صافي، بيروت، 1416هـ/ 1995م.
- حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ)، بيروت، 1417هـ/ 1997م.
- حقائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين بن عبد الله الهري الشافعي، مراجعة: د. هاشم محمد علي بن حسين مهدي، بيروت، 1421هـ/ 2001م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بـ (السمين الحلبي) (ت 756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دمشق، 2003م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي التثاء الألوسي (ت 1270هـ)، بيروت، (د. ت).
- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس، ابن مجاهد (ت 324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، 1400هـ.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت 905هـ)، تحقيق: محمد باسل العيون السود، بيروت، 1421هـ/2000م.
- شرح ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 2009م.
- شرح ألفية ابن مالك، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت 900هـ)، بيروت، 1419هـ/1998م.
- شرح الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت 686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر فار، تونس، ليبيا، 1996م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، 1990م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر برهان الدين الكرمانى (ت 505هـ)، بيروت، (د. ت).
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري (ت 880هـ)، تحقيق: الشيخ: زكريا عميرات، بيروت، 1416هـ.
- فتح البيان عن مقاصد القرآن، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي بن الحسين الفتوحى (ت 1307هـ)، عني بطبعه: عبد بن إبراهيم الأنصاري، صيدا، بيروت، 1412هـ/1992م.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بـ (الجمال) (ت 1204هـ)، ضبطه وصححه: إبراهيم شمس الدين، بيروت، 2011م.
- الفروق اللغوية، أبو هلال بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري (ت 395هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة، (د. ت).
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني (ت 643هـ)، تحقيق: د. فؤاد علي مخيمر ود. فهمي حسن النمر، الدوحة، (د. ت).

- **الفصول المفيدة في الواو المزينة، صلاح الدين خليل بن عبد الله الدمشقي (ت 761هـ)، تحقيق:** حسن موسى الشاعر، عمان، 1410هـ/1990م.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الرياض، 1418هـ/1998م.**
- **اللمحة في شرح الملح، محمد بن حسن، ابن الصائغ (ت 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المملكة العربية السعودية، 1424هـ/2004م.**
- **مجمع البيان، أبو علي الفضل بن الحسين الطبرسي (ت 548هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، بيروت- لبنان، 1415هـ/1995م.**
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب، ابن عطية (ت 546هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، 1422هـ/2001م.**
- **مختار الصحاح، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت 666هـ)، الكويت، 1402هـ/1982م.**
- **مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمد (ت 710هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، بيروت، 1419هـ/1998م.**
- **مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، دمشق، (د. ت).**
- **معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبدة شلبي، بيروت، 1408هـ/1988م.**
- **معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، القاهرة، 1411هـ/1990م.**
- **معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، بيروت، 1403هـ/1983م.**
- **معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، بيروت، 1408هـ/2007م.**
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق، (د. ت).**

- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دمشق، 1412هـ.
- مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1399هـ/1979م.
- مواهب الرحمن في تفسير القرآن، عبد الكريم محمد المدرس، عني بنشره: محمد علي القره داغي، بغداد، 1406هـ/1986م.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن بن أبي بكر البقاعي (ت 885هـ)، بيروت، 1415هـ/1995م.
- نواهد الأبرار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البضاوي)، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي السيوطي، مكة المكرمة، 1424هـ/2005م.
- النيابة في المفعول المطلق في القرآن الكريم- دراسة نحوية تطبيقية (رسالة ماجستير)، مقداد عبدون حمد الجبوري، بإشراف: الدكتور شهاب أحمد إبراهيم، كلية التربية، جامعة تكريت، تكريت، 1421هـ/2000م.
- همع الهوامع في شرح الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، 1413هـ/1992م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ود. أحمد محمد حيرة ود. أحمد عبد الغني الجمل ود. عبد الرحمن عويس، بيروت، 1415هـ/1994م.